

المشهد السياسي

وصفة البيان الوزاري: الناس والمجتمع الدولي

تجتمع الحكومة اليوم لمناسبة البيان الوزاري. إن لم يُكتب مضمونه في بيان الحكومة السابقة، فقد كتبته الزامة المالية والاقتصادية المتفاضمة. الوضع لا يحتمل الكثير من الوعود. الأولوية لتنفيذ سياسات قادرة على انتشاك البلاد من الانهيار. ولذلك لن يتأخر إقرار البيان الذي ادخله «17 تشرين» في ديباجته. مع تركيزه على الإصلاح ومكافحة الفساد

بعد إنجاز عملية التسليم والتسليم في أكثر من وزارة، حان وقت البيان الوزاري. ذلك بيان لزوم ما لا يلزم اعتادت الحكومات المتعاقمة على تضمينه الكثير من الوعود التي لا تتحقق. بيان حكومة الرئيس سعد الحريري مثال على ذلك. يكفي أن نتذكر أنها كانت «حكومة القرارات الجريئة والإصلاحات التي لا مجال للتهرب منها بعد اليوم، حكومة تتصدى لأسباب الخلل الإداري والفساد المالي والتهرب الضريبي، حكومة تخاطب معاناة اللبنانيين وتطلعات الشباب والشابات للمستقبل وتضع في أولوياتها الاستقرار السياسي والأمني والأمان الاجتماعي لكل المواطنين». كانت النتيجة أن الشباب والشابات

مجموعة دعم لبنان: النأي بالنفس والإصلاح

في أعلى نسبة بطالة عرفها لبنان، وأن الشباب والشابات ينتفضون منذ 100 يوم ضد السياسات التي أوصلت البلد إلى الإفلاس، فلا الفساد كوفج ولا الإصلاح أنجز ولا القرارات الجريئة اتخذت. وطبعاً انهيار الاستقرار النقدي والمالي الذي وعدت الحكومة بالمحافظة عليه، ما حصل كان المحافظة على عدة الشغل نفسها: محاصصة في التلزيّمات والتوظيف وسرقة المال العام.

المهمل أصعب اليوم. لم يعد ممكناً حشو البيان الوزاري بابيات الشعر والنثر. كل كلمة ستكتب يجب أن تكون الحكومة قادرة على تنفيذها. أي أمر آخر يجعلها جسر العبور إلى المهمة واضحة هذه المرة، ومجلس الوزراء الذي يعقد جلسة اليوم

تقرير

هل باع جنبلاط «المعارضة الشرسة» مقابل وزارة الإعلام؟

أنسم موقف النائب السابق وليد جنبلاط من منزل الرئيس سعد الحريري عشية ولادة الحكومة، بدالعاطفة، زائدة، لا تعكس موقفاً مفترضاً من رئيس الحزب الاشتراكي، الذي سبق أن اعتبرها «وزارة اللؤن الواحد». لكن المفاجأة في موقف جنبلاط، سرعان ما تتبدد حين يظهر اسم وزيرة الإعلام في حكومة الرئيس حسان دياب، مثال

عبد الصمد، ولا سيمًا صورتها في قصر المختارة أثناء زيارة وفد من بلدتي عماطور وعين غنوب للنائب تيمور جنبلاط، لشكره على مساعي والده في تعيينها، رئيسة مصلحة التدقيق والاستردادات في مديرية الضريبية على القيمة المضافة في وزارة المالية، وصورة وحيدة نشرتها على أنستغرام، مع كلب جنبلاط «الراحل» أو سكار، وهي

تكل له المديح بعد موته. في «السوق السياسي»، دور رواية يقف وراءه الرئيس نبيه بري، لجهة إقناع دياب بتوزير عبد الصمد، مقابل شراء صمت جنبلاط، أو على الأقل التخفيف من شراسته ضد الحكومة في المرحلة الأولى. ولأن بريّ جسمه «البيّس» في إيجاد المخارج والحلول التي تخرج

جنبلاط من الورطات أو تعيده إلى الملعب التقليدي وتكسر حدّته تجاه الآخرين وحدة الآخرين تجاهه، تدبو الرواية المنتشرة معقولة. تقول الرواية إنه في بداية مسار الغريب، أن جنبلاط، مثل المنشأ، للحصول على وزارة الصناعة لمصلحة وليد عساف، ثم لجا إلى اللواء جميل السيد، مقترحاً أن يكون عساف مشتركاً بينه وبين

النائب طلال أرسلان على قاعدة أن «بريّ مشرفية آدمي، لكنه قريب جداً من أرسلان». أرسلان طبعاً لم يقبل، كما لم يقبل جنبلاط أن يمنح ثقته للحكومة. وتهزّب من الموضوع الغريب، أن جنبلاط، مثل المنشأ، يستفيد من تمسك بري به، ولا يوفر في الجامعة الأميركية تسويق اسم عبد الصمد لدى دياب.

وبحسب الرواية، فإن بري قال لدياب

ونائب البقاع. وعندما وقعت الواقعة، وتبيّن أن أرسلان سيفوز بحصة الأسد مع احتمال توسيع الحكومة إلى 20 وزيراً، قال جنبلاط لبري إن لديه اسماً غير استقرازي ومحسوباً على دروز بيروت، ثم تولى أحد الناقدّين في الجامعة الأميركية تسويق اسم عبد الصمد لدى دياب.

إنه في حال ضمّ عبد الصمد إلى الحكومة، فسوف يُخَدّ جنبلاط، عندها طلب دياب إشارة حسن نية من جنبلاط، الذي التزم بالهدنة وتعمّد إعلان موقفه من منزل الحريري، فوافق دياب. وخلال اجتماع الرؤساء الثلاثة في بعدا، أخرج الرئيس المكلف الاسم من جيبه ودعمه بري.

في الغابيل، تحفّي مصادر في عين

لم تنعكس مهادنة لأطرافها. وزيرة الداخلية السابقة ريا الحسن، قالت أمس إن من الصعب أن يتعايش الحريري مع رئيس الجمهورية وجبران باسيل بعد اليوم. قالت إن باسيل هو أكثر من حزّب عليه، ويعد «القات» ثم «الاشتراكي» حزب الله. لا شك أن المعارضة ستكون حاضرة ومناهجة، لكن ذلك لا يمنع أكبر اقتطابها من إعطائها الفرصة لتعمل. لن يحتوي البيان الوزاري على مفاجات، كما لن يفجر عن الذي سبقه. تعديلات بسيطة تتناسب مع المرحلة، ومنها: تكريس انتفاضة 17 تشرين بوصفها علة وجود هذه الحكومة، أو كالسعي إلى العودة إلى تحقيق الاستقرار المالي بدلاً من المحافظة عليه، أو إلى تنفيذ سياسات

اقتصادية «تسترشد» بدراسة «ماكزني» بعد إعادة دراستها من قبل خبراء مختصين، بناء على التطورات الأخيرة في البلاد. وفي مسودة البيان دبت عن السعي إلى تمويل الدولة بـ10 استدامة»، ودعم إعادة إحياء القطاع الخاص، وخاصة القطاعات الصناعية الخائسية. وستدرس الحكومة إمكان أن تدرج في بيانها الوزاري ضرورة اتخاذ «قرارات موجبة لإنعاش الاقتصاد الوطني»، و«دراسة إمكانية الخروج من الأزمة من دون الحاجة إلى الخارج، وإي طلب لدعم خارجي سيأخذ في عين الاعتبار الحفاظ على الكرامة الوطنية». كذلك يرد في مسودة البيان الوزاري بند في «الحق في السكن والعمل لوضع خطة اسكانية شاملة»، المقاومة حاضرة كما

الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية)، التي دعت جميع الأطراف اللبنانية إلى «تطبيق سياسة ملموسة للنأي بالنفس عن النزاعات الخارجية». كما كررت الدعوة إلى «نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة في لبنان». في الاقتصاد، دعت «المجموعة» الحكومة اللبنانية إلى الإسراع في اعتماد تدابير وإصلاحات جذرية وذات مصادقية تلبي طلبات الشعب، ولا سيما تنفيذ خطة إصلاح الكهرباء، وإصلاح المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، وإقرار وتطبيق قوانين فعالة للمشتريات الحكومية. كما حثت السلطات على «مكافحة الفساد والتهرب الضريبي، ودعم استقلالية القضاء، مؤكدة على «ضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي وحماية حق الظاهر السلمي».

الشعب سبق أن سمع الرئيس السابق للحكومة يقول إن «الفرصة متاحة لمشروع نهوض اقتصادي واجتماعي وخدمي واستثماري واعد». هؤلاء عاشوا النتيجة وهم حكماً لم يعودوا قادرين على سماع المزيد من الوعود الفارغة.

«الوفاء للقائمة»: لن نتجاهل

في اجتماعها الأسبوعي، أكدت كتلة الوفاء للمقاومة على «أهمية أن يركز البيان الوزاري على الضروري الملح من المسائل والمواقف مع اإبقاء الاهتمام الخاص بمنهجية المعالجة للأزمة النقدية والمالية والاقتصادية التي يبرز تحت أعبائها المواطنين في هذه المرحلة».

ولفتت إلى «أهمية تحقيق الإصلاحات واسترداد الأموال المنهوبة واعتبار مكافحة الفساد شأناً دائماً من شؤونها واهتماماتها». وأكدت على ضرورة أن يجد اللبنانيون ترجمة ذلك في القضاء والأمن وفي تحسين وضع الإدارة والمالية العامة والتلزيّمات والتعهدات والشؤون العقارية والتجارية والمبادرة إلى المحاسبة على مختلف المستويات». وبما يشبه التحذير من التعاطي مع السياسات الغربية، تعهدت الكتلة «في الشأن السبيادي الوطني إلا تجاهل أحداً أو تتسامح في ساءلته ومحاسبته إزاء أي أمر يمس بسيادتنا الوطنية وحققاً في استثمار مواردنا وإدارة شؤون ثرواتنا». وقالت إن «العلاقات الدولية محكومة لسفد سبادات السياسة ولمدى التزام الدول بهذه السيادة واحترامها».

(الإخبار)

على مسؤوليّتي...

في لبنان والمنطقة والعالم، الأسئلة مترابحة حول ما يتوقع أن يشهده لبنان في المرحلة المقبلة. كيف ستعمل الحكومة وكيف ستعمل الدولة وكيف سيتصرف الناس؟ وهل العالم القريب أو البعيد يهتم بنا، ام اننا متروكون لمصيرنا؟ في لبنان واقع سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي وثقافي متصل بالصراع على الهوية، والصراع على الهوية اليوم لا يتعلق بخلفية طائفية أو مذهبية أو مناطقيّة. والأخطر، ان الصراع على الهوية في لبنان ليس صراعاً طبقياً، الصراع الحقيقي، ينحصر في معركة الحاور المتواجعة في المنطقة، بين تيارين، واحد منضو في محور المقاومة وآخر في محور اميركا - السعودية - اسرائيل. اما الجزء الاخر من الناس فهم أقلية، وليسوا كما يدعون، ولا يمثلون في أي انتخابات حقيقية أكثر من خمسة في المئة. وهذا الحساب يعني الآتي:

المجموعات الشعبية الناشطة خلف شعارات مطلبية تستهدف قلب النظام لناحية تغيير جذري في سياساته وتركيبته وشخصه. هي مجموعات صغيرة، ليست واسعة الانتشار، ولا واسعة النفوذ

حزب الله لن يفعل شيئاً على الاطلاق، لن يقوم بأي خطوة، قد يكون الاكثر نأياً بنفسه عن كل شيء

والتأثير. والامر لا يتصل حصراً بالميديا وما تقرر في عملية صناعة النجوم، بل في كون الناس ليست منجذبة الى الأفكار الراديكالية فعليا. الجمهور يرفع سقف المطالب، ليقبل بالقليل. وهذا دين اللبنانيين مع الاسف، وهذه المجموعات، تعتقد ان بمقدورها معارضة المشروع الاميركي - السعودي - الاسرائيلي للمنطقة، وهي تختلف مع القوى المنضوية في محور المقاومة، حول صعوبة خوض معركة على الجانبيين. وهي حجة قوى المقاومة التي لا تريد ان يجرها احد الى معركة لا تخدم مركاتها الاساسية. وبمعنى ابق، فان قوى المقاومة لا يمكن ان تكون مع القهر والفساد، لكنها لا تتصرف على أن مواجهة هذه الامور بانت اولوية تقرض نفسها على اي بند اخر. والنتيجة تكون: لا نمانع قيام دولة طبيعية عادلة، لكننا لن نصرف كل جهدنا وطاقتنا هنا، لاننا نعتقد بأن هزيمة المشروع الاميركي - السعودي - الاسرائيلي تمثل الاولوية، وان كل تراجع لحضور اميركا ويمينتها سينعكس تراجعاً في الازمات الداخلية للبنان وبقية دول المنطقة.

عملياً، سيكون لبنان امام موجة جديدة من التشاطر. كل الفريق الذي يقول انه يواجه الفساد، يخشى اعلان موقف رافض ومقاوم للضغوط الاميركية. هو ايضا، مثل المقاومة، لا يريد ان يخسر شؤونها واهتماماتها». وأكدت على ضرورة أن يجد اللبنانيون ترجمة ذلك في القضاء والأمن وفي تحسين وضع الإدارة والمالية العامة والتلزيّمات والتعهدات والشؤون العقارية والتجارية والمبادرة إلى المحاسبة على مختلف المستويات». وبما يشبه التحذير من التعاطي مع السياسات الغربية، تعهدت الكتلة «في الشأن السبيادي الوطني إلا تجاهل أحداً أو تتسامح في ساءلته ومحاسبته إزاء أي أمر يمس بسيادتنا الوطنية وحققاً في استثمار مواردنا وإدارة شؤون ثرواتنا». وقالت إن «العلاقات الدولية محكومة لسفد سبادات السياسة ولمدى التزام الدول بهذه السيادة واحترامها».

وهذه المجموعات ليست كبيرة في كل الاحوال. اساسها الحزب الشيعي الذي اصدر، قبل ايام، برنامجيه السياسي والاقتصادي للمرحلة الانتقالية في مواجهة الأزمة القائمة في البلاد، ليس فيه من صلة بالفكار التي يفترض ان يحملها الحزب نفسه (لنا

عودة مفصلة الى ادبيات وسلوكيات الحزب الشيعوي وكوادره). وفيها ايضا مجموعة من الناشطين العلمانيين الذين لم يستقبطهم اطار تنظيمي موحد. وربما هم لا يرغبون بذلك. لكن هؤلاء، تراهم مبعثرين هنا وهناك، ويفترضون لانفسهم دورا كبيرا. لكن الحال ليست على هذا النحو، لان طبيعة الانقسام في لبنان لا تقوم وفق الطبقات الاجتماعية ومنظمة المصالح الاقتصادية. بل ان الانقسام في حدوده القصورى، يتصل بحسابات «الجماعات» اللبنانية. اليوم تشكلت حكومة جديدة، للذين يعرفون والذين لا يعرفون، فقرار تأليف الحكومة هو على شكل تسوية واتفاق غير موقع بين جميع المعنيين بالازمة اللبنانية. لحدور المقاومة حصته ودوره، وللمحور الاميركي - السعودي - الاسرائيلي حصته ودوره ايضا. وهذه الحكومة لن تقدر على قلب الطاولة، لانها قامت على فكرة التسوية. اي انها قامت على اساس ان المعركة في لبنان وحوله

مستمرة، ولم يفز بها طرف على اخر. حتى خروج قوى 14 اذار من الحكومة لا يعني خروجها من الدولة والسلطة واثارة القرار (سبيقي آل الحريري الاكثر نفوذا في السري الكبير ووزارة الداخلية إلى حين يأتي من يطرد جميع من يعمل في ادارة هاتين المؤسساتين من الذين توظفوا بعد العام 1994، ولن يكون بمقدور حسان دياب لا اختيار قائد سرية حرسه الحكومي ولا من يقدم القهوة والشاي في مكتبه، وهو سيرضى بذلك لانه يعرف ان التسوية التي حملته الى موقعه، لا تشتمل على تغيير قواعد اللعبة).

وليد جنبلاط موجود ليس في الحكومة وحسب، بل كان حاضرا في عدة جولات من محادثات تأليفها. لم يجزؤ ميشال عون و حزب الله او احد على تجاوزه او اغضابه عند اختيار الوزيرين الدرزيين. وهو حال سعد الحريري نفسه، الذي بهتم الآن بمصير كل انتصاره في ادارات الدولة، وهو ايضا حال اميركا والسعودية اللتين تنظران براحة وهدوء، وبمابينة الى ان هذه الحكومة ستهم بمراسمتها تحت عنوان «استعادة ثقة المجتمع العربي والدولي»، ولن تقلق واشنطن والرياض لان هذه الحكومة لن تتخذ أي اجراء يشتّم منه راحة مراعاة او مرضاة المقاومة في المسائل الخلافية الكبيرة.

والتسوية تتيح لكل اللاعبين المحليين خوض المزيد من المعارك لحماية انصارهم داخل ادارات الدولة، وستتيح لهم من خلال الحكومة نفسها او من خلال المجلس النيابي او المرجعيات الطائفية والدينية، خوض كل معارك تعطيل او التسهيل لحماية مصالحهم. وليس بين من تعاقب على ادارة الدولة، من هو خائف من اي حساب مقبل.

لكن السؤال هو ماذا سيفعل حزب الله؟

على مسؤوليّتي، حزب الله لن يفعل شيئاً على الاطلاق. لن يقوم بأي خطوة، قد يكون الاكثر نأياً بنفسه عن كل شيء. لن يقف في وجه المحاسبة ان لم تكن نتيجتها تدمير الهيكل. يعني «ياواش ياواش» ولن يسمح لكل من في الحكومة ان يهدد مصلحة المقاومة ولو على حساب كل شيء، ولن يكون بمقدوره فرض سياسات مختلفة بشأن ادارة الازمة المالية والاقتصادية، ولن يختلف مع بقية الناس من اجل تحقيق هذا الهدف أو ذلك...

وإذا كان البعض يعتقد ان هذه السياسة ستريح خصوم الحزب او حتى حلفاءه، فإن حقيقة الامر ان هذه السياسة ستنتع الحزب كلها، ليس منطقياً او واقعياً او حتى اخلاقياً تحمिल الحزب مسؤولية الخراب المتعاظم، لكن الفكرة تتصل حصراً بمبدأ أن حزب على الله ان يجد وقتاً مستطعاً، وهو يتنقل بين الملفات الاستراتيجية، لاعاد ورقة تحت عنوان المسألة الداخلية اللبنانية!



(منهوات حطط)

التينة التي علاقة لرئيس المجلس في تسمية عبد الصمد، وتؤكد أن «دياب هو من سخاها. وتشير المصادر إلى أن «بري حاول مرارا قبل التوجه إلى بعدا، إقناع النائب أسعد حردان (رئيس المجلس الأعلى في الحزب الدرزي القومي الاجتماعي) بقبول الحزب بدعم اسم درزي لتمثيله، ولم يسمح باسم الصمد إلا في بعدا» (الإخبار)